أخبار الخليج

العدد (١٢٩٧٥) . السنة الثامنة والثلاثون . الثلاثاء ٢٥ ذو القعدة ١٤٣٤هـ . ١ أكتوبر ٢٠١٣م

المال والاقتصاد

توفر ٣ ملايين فرصة عمل للشباب العربي خلال ١٥ سنة

البحرين تحتضن إنشاء أول بورصة عربية مشتركة برأسمال ٥٠ مليون دولار

الحارثي: المشروع تحت رقابة المركزي البحريني.. ويستثمر في ٢٠ قطاعا اقتصاديا

بهزاد: بورصة المضاربات التي لا تخدم اقتصاد بلدها.. هي أقرب «لصالة قمار»

كتب – كريم حامد

تصوير - جوزيف

أعلن في العنامة صباح أمس عن تدشين الشركة القابضة لمشروع البورصة العربية المشتركة برأس مال مبدئي يقدر بحوالي ٥٠ مليون دولار أمريكي قابلة للتكرار عند افتتاح أي فرع من فروع الشركة في الدول العربية المختلفة.

وقال السيد سفر الحارثي رئيس مجلس إدارة الشركة في مؤتمر صحفي بالعنامة أمس أن المشروع المزمع تنفيذه على ٣ مراحل زمنية مدة كل منها ٥ سنوات ابتداء من ٢٠١٤ سيوفر ٣ ملايين فرصة عمل للشباب العربي خلال ١٥ سنة تساهم بقوة في حل مشكلة البطالة من خلال المشروعات التنموية التي سيحتضنها المشروع.

وكان جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة قد بادر باحتضان البورصة العربية المشتركة في البحرين، وهو المشروع الذي أقر من قبل القادة العرب في القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في الرياض في يناير كانون الثاني الماضي الذي يتوقع أن يخلق حتى عام ٢٠٢٨ ما يقارب ثلاثة ملايين فرصة وظيفية.

وقال الحارثي أنه من المقرر أن تستثمر البورصة العربية المشتركة في ٢٠ قطاعا من أبرزها قطاعات الإسكان والأمن الغذائي، إضافة إلى النقل، وسيبدأ الحد الأدنى لرأس المال القابل للإدراج في هذه السوق من ٥٠٠ ألف دولار حتى ٥٠٠ مليون دولار.

وأشار الحارثي إلى أن المشروع سيكون تحت رقابة مصرف البحرين المركزي بوصفه الجهة الرقابية المخولة من قبل الدولة الحاضنة للمشروع، هذا بالإضافة إلى أن كل شركة سيتم إدراجها ستكون خاضعة لرقابة الجهات المعنية في الدولة التي تؤسس بها هذه الشركات منعا للتلاعب بأموال المساهمين في المشروعات.

وقد جاء في كلمته بالمؤتمر الصحفي: «تنفيذا لقرار قمة الرياض الاقتصادية بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٣، المبني على مبادرة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والتي رحب فيها باحتضان البحرين لمشروع القطاع الخاص المتمثل في مشروع البورصة العربية المشتركة نعلن في العنامة اكتمال اجراءات تأسيس البورصة العربية المشتركة القابضة – شركة بحرينية مساهمة مقفلة – حيث ستكون الحاضنة الرئيسية لمنظومة البورصات العربية المشتركة التي تعتزم الشركة نشرها في الوطن العربي انطلاقا من مملكة البحرين».

وبهذه المناسبة السعيدة يسر رئيس واعضاء مجلس الإدارة ان يتقدموا بعظيم الشكر والامتنان لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على رعاية جلالته ودعمه المتواصل لهذا المشروع العربي الطموح.

وتابع قائلا: يتقدم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالشكر الجزيل لسمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء ، وسمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد العام لقوة دفاع البحرين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ووزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي على ما قدموه من دعم وتيسير ليس بغريب على قيادة البحرين وحكومتها الرشيدة حيال احتضان المشاريع العربية المشتركة.

ونود في هذه المناسبة الكريمة إعلان تعيين الدكتور فوزي بهزاد مستشارا للشركة متعنين له التوفيق والسداد، ونحن على ثقة من قدرته على تسخير خبراته التراكمية الطويلة في هذا المجال لخدمة هذا المشروع العربي الطموح.

وأكد الحارثي ان اكتمال اجراءات تأسيس شركة البورصة العربية المشتركة القابضة ليس الخطوة النهائية بل هي الخطوة الاولى ضمن منظومة من الانرع التي تعتزم الشركة الام تأسيسها في الوطن العربي انطلاقا من مركزها الرئيس في مملكة البحرين.

وستضم منظومة البورصة العربية المشتركة عدة بورصات مستقلة ستغطي عملياتها كامل رقعة الوطن العربي خلال ثلاث مراحل زمنية، كما ستضم مركزا للابحاث وذلك لاعداد دراسات استرشادية تساند الحكومات العربية على وضع استراتيجيات تنموية تعزز الاستفادة القصوى من المزايا النسبية في كل من دولة عربية وتحويلها إلى فرص استثمار حقيقية يتم ادراجها ضمن البورصات العربية المشتركة لجذب رأس المال اللازم لتطويرها وانضمامها إلى منظومة الاقتصاد الوطني في كل دولة على حدة.

كما ستقدم منظومة البورصات العربية المشتركة بإذنه تعالى خدمات نوعية ضمن (٢٠) قطاعا اقتصاديا متخصصا منها على سبيل المثال لا الحصر قطاع الإسكان، قطاع الصناعة والتعدين، قطاع الزراعة والامن الغذائي، قطاع الابتكارات والبحث العلمي، قطاع التكنولوجيا وصناعات الناتو، قطاع الطاقة والبنية التحتية، قطاع الرعاية الصحية والصناعات الدوائية، قطاع البناء والتطوير العقاري، قطاع الاوقاف والعمل الخيري.

لقد حرص مؤسسو المشروع والقائمون عليه على ان يكون لهذا المشروع العربي الطموح مرونة كافية تستوعب طموحات القطاع الخاص والحكومات العربية من جهة وان يحصد ثماره المواطن العربي أينما وجد من جهة أخرى. كما حرص القائمون على هذا المشروع ان تجد فيه الحكومات العربية خير داعم لترويج برامجها التنموية كالمدن الصناعية والاقتصادية. وان يكون قناة لتيسير تدفق رؤوس الاموال العربية والاجنبية إلى مشاريعها التنموية وتعزيز منافستها على استقطاب حصة من تدفق الاستثمارات العالمية.

ومن جانبه.. أوضح الدكتور فوزي بهزاد المستشار العام لمشروع البورصة العربية المشتركة القابضة إن إنشاء بورصة سوق مال عربية مشتركة يغذيها القطاع الخاص مشروع طويل الأجل لن تؤثر به الأحداث التي تمر بها دول المنطقة العربية من أزمات سياسية.. مؤكدا أن المشروع اقتصادي راعى واقع المجتمع العربي ولم يبات من الفضاء.

وأكد بهزاد أن المشروع مكمل وليس منافس للبورصات الحكومية العربية القائمة حاليا في أغلب بلاد العرب، مبينا أن الشركت المدرجة بهذه البورصات يحق لها أن تدرج في البورصة المشتركة طالما استوفيت الشروط.

وقال أن المشروع له أهداف تنموية واقتصادية واجتماعية مهمة ويعود بالبورصة إلى دورها الرئيسي في تنمية الاقتصادات العربية بعيدا عن الروتين والمضاربة، مؤكدا أن أي بورصة تكتفي بالمضاربة لتحقيق الأرباح هي أقرب لصالة قمار عن كونها بورصة حقيقية تخدم اقتصاد بلدها.

وأوضح أن البورصة التي تتخذ من العنامة مقرا لها، ستكون عبارة عن حاضنة تعمل على جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية إلى مشاريع التكامل الاقتصادي العرب المشترك، لافتا إلى أن أبرز أهداف هذه السوق، توفير حاضنة متخصصة تضم مشاريع نوعية، خيارات تمويل تلبي احتياجات المشاريع الصغيرة وتوفير حاضنة عالمية لمنتجات التمويل الإسلامي، كما تساهم في توفير فرصة عمل متنامية قد تصل إلى ثلاثة ملايين فرصة خلال المراحل لعملية توسع هذه السوق.

وأوضح أن عمليه التشغيل للمشروع العربي الذي استغرق طرحه لسنوات طويلة تجاوزات ثماني سنوات ستتبنى آلياته تطوير بيئة الاستثمار العربي البيني من خلال هذه الحاضنة التي ستوجه الاستثمارات والمدخرات العربية إلى تطوير مشاريع الاقتصاد الحقيقي.

وبين أن مراحل المشروع الثلاث، الذي سيبدأ العمل على تأسيسه العام المقبل، تستغرق خمس سنوات تتدرج من خلالها عملية رفع حصص الأسواق العربية في المشاريع يقابلها ارتفاع في الفرص الوظيفية المتاحة، وستبلغ تكلفة المشاريع المدرجة في الدول الـ ٢٢ أكثر من ٢٣٧ مليار دولار.

ومن المقرر أن تتمكن الأسواق العربية من خلال هذا المشروع من توفير سوق عربية يمكن من خلالها اندماج الشركات العربية المتنافسة، والمساهمة في الاستيعاب التدريجي للبطالة، حيث يمكن أن يوفر المصنع الواحد فرصا وظيفية تصل إلى ثلاثة آلاف فرصة عمل، نظرا لكونه سيعمل على توسيع قاعدة التخصصات والمهن الوظيفية».

ونوه بهزاد إلى أن آليات البورصة العربية ستولي مشاريع الأمن الغذائي اهتماما كبير في العمل على التوسع في استيعاب الخدمات والحلول ذات الصلة بالتنمية الزراعية، وبحسب التوقعات الأولية لدراسة المشروع فإن السعودية ومصر ستستحوذان على ٢٠ في المائة من المشاريع في القطاع الزراعي.

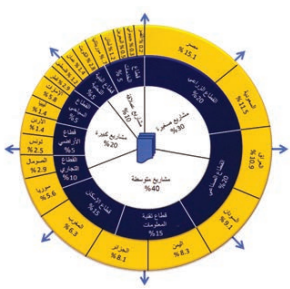

○ الحصص المتوقعة للدول العربية من المشاريع المدرجة في البورصة المشتركة

وزير المالية يرفع الشكر إلى الملك على المبادرة

حمود: خطوة إيجابية لدعم التكامل الاقتصادي العربي

رفع الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، بمناسبة اعلان تدشين مشروع البورصة العربية المشتركة تنفيذا للمبادرة السامية التي اطلقها جلالته خلال القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة التي عقدت في الرياض في يناير الماضي، والخاصة باعلان احتضان المملكة للمشروع الجديد وتخصيص موقع ملائم لمقره الرئيسي.

وأكد الوزير ان المبادرة تجسد الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة لدعم وتعزيز التعاون العربي في المجالات المالية والاقتصادية، وتعكس المكانة المرموقة للمملكة كمركز مالي بارز على الساحتين الإقليمية والدولية.

ومن جانبه صرح يوسف عبدالله حمود رئيس مجلس ادارة بورصة البحرين ان المشروع الجديد يمثل خطوة ايجابية لتنشيط الاستثمارات العربية المشتركة ودعم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

وأشار إلى ان البورصة العربية المشتركة ستسهم في استقطاب رؤوس الاموال على المستويات المحلية والاقليمية والدولية على نحو ينعكس بصورة ايجابية على العديد من القطاعات الاقتصادية المهمة كالاسكان والنقل واستصلاح الاراضي والتطوير العقاري والامن الغذائي والرعاية الصحية، والسياحة وغيرها.

كما أكد أهمية الجوانب الفنية للمشروع مثل تسهيل تداول الاستثمارات والاصول غير المنقولة من خلال تحويلها إلى وثائق الكترونية وتمكين المستثمرين العرب الاجانب من تنفيذ عمليات المتاجرة والتسوية السريعة عن بعد، ونوه بدور المشروع في دعم ومساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها احد الروافد الاساسية لتخريج أجيال جديدة من رواد الاعمال المتميزة وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية.